



[illegible]

المحفوظات

أى الخواص والصفات والصفات

للمعقولات الثانية التي لا يجازى بها امر في الخارج من حيث تنطبق
على المعقولات الاولى التي يجازى بها امر في الخارج وباعتبار
الوجه الثانية المنطق قانون يعرف به صحيح الفكر وفاسده فاندج
في الاول معرفة الموضوع على المذهبين وفي الثاني معرفة الغاية
ثم نقول لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسده والفكر
اما التحصيل المجعولات التصورية او التصديقية كان المنطق هو
كل فان التصورات والتصديقات وكل مشاها مباد ومقاصد
فكان اقسام الربعة فبالمركب التصورات الكلية للمنى ومقاصد
القول الشارح ومبادئ التصديقات القضائية واحكامها
ومقاصد ها القياس ثم القياس اقسامه خمسة بسمونها ^{علمت} الفضا
للمنى ووجه الضبط انه ان تركيب من اليقينيات بسمى بها نانا
ومن الظنيات خطابة ومن المراتك جمللا ومن الخيلات شيعى
ومن الشيرة يتبها اليقينيات او الظنيات مغالطة فالغالط اما
سقطرة او مشاغبة فالصناعة للمنى مع الاقسام الاربعة ابواب
للمنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ جنس منها فاضلت
عشرة ولما اراد المصنف ان يلحق الى ~~المنى~~ على من هذه الابواب
تسهلا على من يريد الشروع في العلوم من الطلاب رتب الابواب
على وفق ما اشار اليه فصار تقديم مباحث ايسا غوجي واجبا
عليه فقال بعد ذكر الخطبة ايسا غوجي اى الكلية للمنى ولما كان

ای خدا بی باغی

المنقسم إليها هو الذات والعرضي اللذين هما قسمان من الكل المنقسم
 من المقدم القسم من اللفظ وجب التضمن فيه لمباحث الالفاظ و
 نقد غيرها على غير ما كان في فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة
 عليه وجب التصديق عليه أو لا الزك تعريف الدلالة وتفسيرها
 ومنه يعلم ان الحق لم يعد يبحث الالفاظ بابا من الفروع بل ذكرها
 في باب اسانوجي مقدمة لمباحثه فنقول الدلالة هي كون الشيء
 بحيث يلزم من العلم به العلم بغيره أو الشيء احدى اوجه الظن به الظن
 بشئ احدى الاشياء الاولى بل لا يربها نيا وبرهاننا ان لم يتخلل الظن
 والا فدللا اقتناعا وامانة والشيء الثاني يستمر مدلولها وتفسيرها
 ان الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافق لفظية فوضعية
 ان توسط الوضع فيها كالاطوط والعقود والاشارة والتعب
 والافقية كدلالة العالم على الصانع واللفظية ان كانت بتوسط
 الوضع فوضعية والا فان كانت بسبب اقتضاء طبع الالفاظ
 التلطف به عند عرض المعنى كدلالة الخ على السعال فطبيعية
 والافقية كدلالة اللفظ على الالفاظ والمقصود بالنظر في
 المنطوق الدلالة اللفظية الوضعية على ما لا يخفى وهي كون اللفظ
 بحيث متى اطلق يفهم منه المعنى للعلم بالوضع وهي المنقسم الى
 المطابقة والتضمن والالتزام كما قال اللفظ الدال بالوضع لا
 غير اللفظ من الدال بالطبع او بالعقل يدل على تمام ما وضع له

وضع عام موضوع له عام
 وضع عام موضوع له خاص
 وضع خاص موضوع له خاص
 وضع خاص موضوع له عام
 ان الثالث درجاة
 يوجد
 خرج

با

بالمطابقة لموافقته اياه وعلى جنس اى على جنس ما وضع له بالتضمن
 لدلالة على ما في معنى الموضوع له ان كان له اى لما وضع له جنس كما ينبغي
 مثلا اما اذا لم يكن له جنس كما في البسائط مثل الواجب نع وتقدس
 والنقطة فلا يتصور التضمن ومنه يعلم ان المطابقة لا يستلزم
 التضمن بخلاف العكس وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن لان الالتزام
 ربما كان من البسائط ويستلزم المطابقة اما الالتزام بالالتزام
 فالامام قال به وليس بمحقق وعلى ما يلزم من اى الموضوع له في الذ
 اى لزوما فنيا بالالتزام لانه لا يدل على كل امر خارج والامكان
 كل شئ ولا على بعض غير مضبوط لعدم الفهم بل يدل على امر خارج
 لازم له فالدلالات الثلاث كالامتنان فانه يدل على تمام الحيوان
 الناطق بالمطابقة وعلى احدهما اى الحيوان فقط او الناطق
 فقط بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعت الكتابة بالالتزام
 وفي هذا المقام اسئلة ثلث الاولى ان حدود الدلالة الثلاث
 يتقضى كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشئ
 موضوع للجنس والصدق والمجموع فان الدلالة على الصدق
 مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا والتمنا فلا بد من قيد
 بتوسط الوضع في كل واحد منها كما فعلوا احتراز عن الانتقاض
 وجوابه من وجهين احدهما ان الامور التي تختلف باختلاف
 الاعتبار ان يراى في نفس يقاها قيد الجسدية سواء ذكرت او لم تذكر

نحن اكتفوا كلهم بانادتها من غير ذكر في تعريفات الكليات ^{التي} بحيث
 يمكن ان يكون شي واحد جنسا ونوعا وفصلا وخصا ^{وخاصة} من
 عاتا كالمليون فانه جنس ^{للسود} ونوع للمكيف وفصل للكثيف
 وخاصة ^{للعظام} للحيوان ^{التي} المتفرقة ايضا وانما انما ^{تنب}
 الحكم على المشتق يدل على عليه الماخذ فيه فترتب كل حكم من الدلالة
 الثالث على الدال بالوضع يدل على ان شحنة الدلالة مطابقة ^{تقينا}
 والتما انما ^{بسبب} كونه تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمام
 او لجزئه او للزوم ^{والثاني} ان تقييد دلالة الالتزام بالزوم
 الذهني لا حاجة اليه لان الفرض من مشتق الزوم ^{نفسه} الانتقال
 وضبط الدلالة ^{وهما} اصلها باي لزوم كانه واللم يكن الزوم
 لزوما وجوابه اننا لا نغضو ^{لها} بالزوم ^{لما} جازي فان الزوم ^{الذهني}
 كونه بحيث يلزم من تصور ^{السمي} تصور فيتحقق الانتقال وضبط الدلالة
 والالزوم ^{لما} جازي كونه بحيث يلزم من تحقق ^{السمي} في الخارج
 حقيقة ^{ولا} يلزم من ذلك انتقال الذهني من اليه كيف ولو كان
 الزوم ^{لما} جازي شرط لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك
 فان العمى يدل على البصر ^{لانه} عدم البصر عتامة ^{ثان} ان يكون
 بصيرا والبصر ^{يلو} لان ما في ^{الذهني} مع المعاندة بينهما في الخارج
 والثالث ان قابل ^{وصنع} الكتابة لا يصح مثلا للدلول ^{الالتزام}
 لانه لا يلزم من تصور ^{الانسان} تصور ^{لها} فاد ^{التمثيل} بوقت

الا

الاثنى وجوابه ان الملزوم ^{بيد} الانتزاع والقابلية المذكورة ^{اللزوم}
 البين بالمعنى ^{الاعم} والتعريف المذكور للزوم ^{البين} بالمعنى ^{الاخص}
 ويشترط ^{الاخص} بوجوب اشتراط ^{الاعم} لعدم تحقق ^{الاخص} بدون
^{الاعم} فيكون ^{الاعم} ايضا شرط ^{التمثيل} لا ^{الاخص} وبهذا ^{التمثيل}
 التمثيل ^{واما} كفاية ^{المعنى} ^{الاعم} كونه ^{الالتزام} مقبولا ^{وعدم} كفايته
 يبحث ^{اضر} وفيه خلاف بين ^{الامام} والجمهور وعرف في ^{المطولات}
 ثم اللفظ ^{اما} مفرد ^{وسيط} ^{واما} مؤلف ^{ومرتب} لانه ^{اما} ان ^{البراد}
 بالجزء منه دلالة ^{على} ^{الجزء} ^{المعنى} او ^{براد} ^{والاول} ^{المفرد} وهو الذي
 لا ^{براد} بالجزء منه دلالة ^{على} ^{الجزء} ^{المعنى} ^{اعلم} من ان لا ^{يلو} ^{الجزء}
 كونه ^{المتفرقا} ^{او} كان ^{الجزء} ^{لا} ^{العناء} كالنقطة ^{او} كان ^{للعناء} جزء
 ايضا ولا يدل ^{على} ^{المعنى} كالانتزاع فان ^{الالف} منه مثلا لا يدل على
 الحيوان او يدل ^{على} ^{المعنى} ايضا لكن لا ^{على} ^{معناه} كعبد الله
 علما اذ ليس ^{شي} من ^{العبودية} والالوهية ^{جزء} ^{لشخص} ^{المعلم} ^{اول}
^{على} ^{معناه} ايضا لكن لا ^{يلو} دلالة ^{من} ^{الحيوان} ^{الناطق} علما
 اذ ليس ^{شي} من ^{الحيوان} ^{الناطق} ^{لكن} ^{لانت} ^{لشخص}
 المعلم اذ العلم ^{شي} لا ^{براد} ^{الذات} ^{المعبر} مع قطع النظر عن حقيقة
 الذات الا ^{ان} ^{المعلم} ^{لو} كان ^{غير} ^{للحيوان} لم ^{ينبغي} ^{ما} ^{العلمية}
 فالمرحبة ^{اقام} ^{واما} مؤلف وهو الذي لا ^{يلو} ^{كذلك} ^{اي}
 الذي ^{يلو} ^{القيود} ^{لكن} ^{متحققة} ^{فيه} ^{كلام} ^{الحجاة} فان ^{المراد}

ما اذا علم شي من العبودية والالوهية جزء لشخص المعلم اول

الدلالة على ذات صمد من الرمي وبالجملة على الاجم المعينة
 فان قلت مفهوم المركب وجودي يجب تقديم تعينه على
 مفهوم المفرد فلم يملك قلت لانه القصد بنصدي اللفظ الى التقسيم
 والتعريف فمضى لا قصدى والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار
 المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب واعلم ان المفرد
 والمركب وافا امرها الالية اقام للمفهوم اولاً وبالذات واللفظ
 ثانياً وبالعرض تسمية للدال بلهم المدلول غير ان المصاعب التي
 المجازي تقر بها الى فهم البتة بين اللفظ والمفرد اما على وهو الذي
 لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك فيه كالانسان اي
 لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في الذهن شك كثير فيه
 وان يمنع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب نعم او من
 حيث النقل الى وجوبه الخارجى وهذا المنع بوجهين اما ان لا يكون
 له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشك فيه كالاشي وشك البرهان
 تما واما ان يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس ففي قوله نفس
 تصور مفهومه من ان يخرج امثال ما ذكر من الكليات عن
 تعريف الكلى فلا يكون جامعاً ويدخل في تعريف الجزئ فلا يكون
 مانعاً ان في الاكتفاء بالنفس او بالتصور لا يحصل هذه الفائدة
 عما لا يخفى للخصف واما ذكر المفهوم فبني على ان مورد التقسيم
 اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما من حيث وهو الذي

اي اللفظ الذي

والجواب لا يخفى
 كونه ما بعد
 جزء كالاشي
 فانه جزء
 من الحيوان
 وانه جزء
 من الاشياء
 وكذا كونه
 وكبره فانه
 وغير ذلك
 شمس

يمنع

يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك اعني وقوع الشك به كثير
 كزيد مثلاً فان مفهوم الذات مع التعيين والجميع من حيث
 انه متصور يمنع الشك كما يمنع نفس تصور المفردة من حيث
 تطبيقها على الموجود الخارجى بخلاف مفهوم الذات فانه غير
 حقيقة النوع فانه قابل للجزئ لا يمنع نفس تصور مفهومه
 عن وقوع الشك كزيد وعمر وعينهما وكل ما كان كذلك فهو كلي
 فالجزئ كلي هذا خلف قلت المراد من الجزئ ان كان ماصداً لفظاً
 الجزئ عليه من نحو زيد فلا تخم الصفري وان كان لفظ الجزئ فلا تخم
 الخلف في النتيجة واللفظ المفرد الكلى اما ذات وهو الذي يدخل في
 حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرد فان اريد
 بهما ماهيتهما النوعية في بيان اضافيات وان اريد بهما ماهيتهما
 اعني الخاص في بيان حقيقتان واعلم ان الذات بطلق الاشتراك
 على معنيين ما يكون داخلياً وما لا يكون خارجياً فالشك على الاول ليس
 لانه عام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني في المصنف يشك بالاول
 ويمكن حمله على الثاني بالتأويل بان يراد بالداخل غير الخارج فانه هل
 على الظاهر يكون المراد بالذاتي حيث ما شاع في التقسيم المعنى الثاني ولذا
 اعاده مظهر اولم يكتف بالضر وان امكنه حل المصنف على الاستخدام لكن
 الغالب في المصنف اعادة المعنى الاول واما حديث اعادة الشئ مع فرد
 فاصل يفيد عنه كثير القرائن وان حمل على التأويل المذكور فالذاتي في

فان كان ماصداً عليه لفظ الجزئ
 على ضيق الضيق اي ماصداً مفهوم لفظ
 الجزئ برهان قوله فلا تخم الصفري اي
 لا تخم ان ماصداً عليه مفهوم لفظ
 الجزئ من كونه جزءاً وعمره وغيرهما
 عند برهان ماصداً فان زيد وعمره
 فانه حقيقة زيد وعمره وكبره والجزئ داخلي
 في كونه مرتباً من الكل والاشياء وكذا
 بالنسبة الى الفرد لانه مرتب من الحيوان
 الساهل به صان مثله

في مشرع التقسيم جاز على اصل عادة الشيء معرفة واما عرضي وهو الذي
 يخالفه اي لا يدخل في حقيقة جنس ثباته باحد المعنيين اي بان لا يلزم
 جنس او بان يكون خارجا كالمضاحك بالنسبة الى الانسان فانه خارج
 عن ماهية الانسان لان القاعدة ان في عام اذا كان له خواص مرتبة
 كالناطق والنوع والفاعل فافقها يعتبر ذاتيا لان الذات اقدم
 فانه قلت حقيقة النوع عن الذات فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه
 الشهود ان اطلاق الذات اصطلاح لا لغوي فلا تقتضى المقابلة
 بين المنسوب والمنسوب اليه وقد اطلق الذات كما يطلق على الحقيقة بطلق
 على ما صدق عليه الحقيقة وتجاير بالذات صحتها المعنى الثاني فيمكن
 نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه كما يمكن نسبة جنس اليه والذات
 فلا يبقى بيان ما هو المراد منه وهو ان ثلثة لان ما مقول في جواب
 ماهو او هو في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الفصل والمقول في
 جواب ماهو اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب المشرك
 والخصوصية معا كما للجواب بالنسبة الى الانسان والفرس فانه للحيوان
 لقولنا ما الانسان والفرس لا لقولنا ما الانسان فقط لانه السائل بما
 هو انما يسأل عن تمام الحقيقة وليس للحيوان تمام حقيقة الانسان
 المختصة به بل تمام حقيقة المشرك مع الفرس فلا بد من قولنا فقط
 والام تبيح قوله وهو اي ذلك المقول للجنس لان النوع ايضا مقول
 بحسب الشركة في الجملة فكان المراد ذلك وان لم يذكره وبسم بانه كلي

قوله في جواب ماهو المقصود
 الى السؤال عن المستفاد من الماهية

قوله اقام ثلثة الحصر
 استقراط وهو حصر

قوله اما مقول اي على الشيء
 وهو جنس الكلي اي ما يحل
 الكلي عليه بالحواطة وهو جنس
 قوله معا حال من فاعل اجتماع
 المستفاد من الواو اي اجتماع
 الشركة والخصوصية معا

كله مع قيد الحقيقة لا قيد الشركة
 وهو لوجود المصاحبة والاصل في
 على النوع كما لا يخفى قوله خليل

قوله

مقول على كثير من مختلفين بالمقاييق في جواب ماهو فالكل جنس
 شامل لسائر الكليات والقول انما ذكر لي يتعلق به على كثير من فليس
 منها مستند كما وانما ذكر على كثير من ليوصف بقوله مختلفين بالمقاييق
 وقوله مختلفين بالمقاييق احسن من ذلك عن النوع والخاصة والفصل
 القريب وتخصيص الاحتمال بالنوع تحكم وقوله في جواب ماهو احسن
 عن الفصل البعيد والعرضي العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثال
 رسالان المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك
 لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات المقاييق سواء قبل عليها
 او لم يقل ان المقولية عليها وكونها سالما بها فما تعارض له بعد تقويمه كذا
 في شرح الاشارات فلا تلتفت الى ما يقال في انها حدود لكونها امور
 اعتبارية فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس فلا يجوز
 العام باحد خواصه قلت ان اراد به عدم الجواز عند اتحاد اعتبارية
 ومفوضه فلم ولكنه غير مفيد وان اراد به مطلقا فمنع وذلك لان
 الكلي بمفهومه معرف واعلم من مطلق الجنس وباعتبار عارض وهو
 كونه جنس للجنس اخص منه فالامر انما بالاعتبار من المتعارفين واما
 مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة
 الى زيد وعمر اي يكون جوابا بايعا السؤال عن في خاص وعمر في
 فالانسان جواب لقولنا ما زيد وعمر لانه تمام الحقيقة لكل فرد من
 افراد المختلفة بالعوارض الشخصية وهو اي ذلك المقول النوع وبسم

قوله والمقدور انما ذكره لشرح الطالع

ان حمله

فان كانت
 قوله جنس الجنس
 فالكل جنس الجنس

ان يكون الكلي عاموا خاصا
 وغير معرف

بأنه كلى مقول على كثرين من مختلفين بالعدد ودون الحقيقة في قول
 ماهو فذكر الكلى والمقول على كثرين من غير استدراك لما من وقوله
 بالعدد ودون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصة والعرض العام والفصل
 البعيد وتخصيصه بالاحتراز عن الجنس تحكم وقوله في جواب ماهو احتراز
 عن الفصل القريب وخاصة النوع فانه ما قولان في جواب اى شئ
 هو في ذاته او في غيره فان قلت للجنس وامثاله مقول على كثرين من
 مختلفين بالعدد وايضا كالمليون في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس
 وذلك الفرس فكيف يحسن من غيرها قلت هذا ان ورد فانما يرد على
 يحسن من غيرها بوصف الكثرين من المتفقيين بالحقيقة واما هنا فلا
 في الاختلاف بالحقيقة يقول دون الحقيقة صح الاحتراز عنها لانه
 الحيوان مثلا لا يصح ان يقع جوابا بالاشتغال السؤال على مختلفين بالحقيقة
 وان اشتمل على المتفقيين ايضا على ان ورد ما عليه في غير النوع
 ايضا فان صح للجواب بالجنس حفاظة الى اشتمال السؤال على المتفقيين
 المختلفين والى جعل المتفقيين في حكم الواحدة واما غير مقول في جواب
 ماهو مقول في جواب اى شئ هو في ذاته فان السؤال باى شئ
 اخافه عن المعين فان قيد بقوله في ذاته فعن المعين الذات وان قيد
 بقوله في غيره فعن المعين العرض وان اطلق فعن المعين المطلق
 قال وهو الذي يعين الشئ عما يشترك في الجنس كالناطق بالنسبة
 الى الانسان تنبها على ان كلى ماهو لها فصيل فلها جنس البنية وهو
 خال من ناعلة قارة

موصوفين
 بالمتفقيين
 بالحقيقة

في الشفا واما الشاؤون فاختاروا المذكور في الاشارات وهو
 الفصل اعلم من ان يعين عن المشاركة الجنسية والمشاركات
 لا الوجودية وهذا المطلق ينبغي على امتناع تركيب الماهية من امر
 مساويين عند المقدس وجواز عند الشاؤون وان كان المقصود
 اختار من ذهب المقدس ولم يذكر في حقه اكتفاء بما قبله واشاد
 في الموضوع الى الذي عبيد وهو الفصل القريب ان مبنى عن المشاركات
 في الجنس القريب الذي يصح جوابا عن الماهية وعن جميع المشاركات لها
 في ذلك الجنس كالناطق والحيوان والبعيد ان مبنى عن المشاركات
 في الجنس البعيد الذي لا يصح جوابا عن الماهية وعن جميع مشاركتها
 في ذلك الجنس كالمساح والناس ومن سمى بانه كلى يقول على الشئ
 في جواب اى شئ هو يخرج به الجنس والنوع لعدم مقولتها في جواب
 اى شئ هو بل في جواب ماهو والعرض العام لعدم مقولتها في جواب
 اصلا في ذاته يخرج به الخاصة واما العرضي فخصا خاصة وعن عرض علم
 لانه ان اختص بحقيقة واحدة خاصة وان اشتمل على المقابلي فعرض
 عام وباعتبار هذا التقسيم صار الكليلة غا وان اندرج فيه تقسيم
 اخر على ما قال فاما ان يمنع انفكاكه عن الماهية في حيث هو كالقضية
 للثلاثة او عن الماهية الموجودة كالسواد للجنس وهو العرض اللازم
 فالاول لازم الماهية والثاني لازم الوجود ولا يمنع انفكاكه عن
 الماهية وهو عن من المقارن لانه المقابلة سواء وقعت بالفصل

الكل لا يندرج في الناطق والحيوان والناطق

يقول على شئ اى شئ على شئ
 يقارن به ولم يقل على كثرين كما في
 الجنس ليدقق الجواب السؤال
 اعني مثلا الانسان اى شئ هو في
 ذاته

سواء امتنع انفكاكه عن الماهية

قوله وهو الخاصة الخاصة في اللغة
ما يختص به ولا يوجد في غيره

۱۰۰
مجلس ۱۰۰ - مقول علی مختصراً و ان شاء الله

وما الوضوء العام والجنس

المسلم من القول المحل حتى لا يقال انه ضايق لما علم من قبل هذا
من ان الغرض العام لا يقال في الجواب اصلا لان عدم وقوعه
و الجواب لا يستلزم عدم قوله على الشيء به ان نظمه الله

لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإنكم لا تأكلونها

ومحنة التعريف بالمفرد فلو كان ذلك مبنيا على هذا الزعم الدور
لهذا عرف بعضهم النظر بحصيل أمور ترتيب امور بل لانه المعرف
بذلك من تصور ثبوت الشيء لشئ فيقولون ربنا وهذا معنى قولهم
بل فيه من فريضة عقلية لا انتقالا ولهذا قالوا معنى الناطق شئ له

منقول من نسخة بخط
 المصنف في سنة ١٢٠٠
 منقول من نسخة بخط
 المصنف في سنة ١٢٠٠

[illegible][illegible]

النطق ومعنى الضاحك شيء لا الضحك وانما سمي تارة بالضحك مهيئة المراد
اما يمكنها وهو لا ادب بوجه عينها عما علاها وهو الرسم فالمراد بالمراد
ما لم يقصده سبب الاكساب بقصور الشيء الاخر اما يمكنه او بوجه عينه
عما علاه فقولنا نقصده يخرج التصديقان وقولنا لا شيء يخرج

المعلوم بالنسبة الى لوازمه البنية وحق لنا ما او ينشئ الحد والهم
 والتقسيم للمحدود لا الحد وعلا مته كون الانفصال لمنع الخلو كذا المروي
 في شمس الأئمة الاصفهاني وقيل لا يجوز تعريف العرف لانه لو كان
 للعرف معنى لزم التسلسل لا يحل بان يعرف العرف عينه كما ان
 يعرف كذا ان وجهه والوجود نفس الوجود

وجود الوجود عنه لأن العبير موعود بل يجب أن يكون المستقل
لأنه لا يعرف الموقوف في حيث هو غير محتاج إلى معرف ما قبله
اجتزائه أو كونه معلوماً وكأنه من حيث هو غير محتاج إلى معرف
كذلك لا يحتاج العبير في حيث هو معرف أيضاً لكونه معلوماً باعتبار
وجوده مطلقاً مطابقاً للمحدود عليه وقد عرفت أن الخاص يقع

باعتبار غير اعتبار المضمومة واما بان التسلسل في الالوه للاعتبار
لانقطاعه بانقطاع الاعتبار غير محال فقد علم ان القول بالشأن
اما بعد اودسم لانه ان كان محال ان يتكلم في الالوه في الحذف
بانه قول دال على كنه ماهية الشيء وهو ان كان في ما مجموعه الذاتيات

فقد تامل وان كان ببعضها فناقض فكونه حجة لان ما عني وهو الالغيا
وللمنع ونمامه ونقصانه باعتبار الذاتيات وللمنع التام وهو الذي
والاقتضاة ان اما او التقييم اكدود ونقصانه لان لغو ان احد واكرم فلا يمكن جعلها في قد

10

[illegible]

من البصر النسبة الى البصر
 لا تقطع بالاعتدالية
 اعتبار العقل في العقل قد
 يعرف يعرف العقل

والمعنى ان السيرة
في معرفة القاصدين
من معرفة الله عز وجل
وتدبر آياته وعلومه
بغير غش ولا حيلة
فقط بصدق القلب
والإيمان واليقين
وبطريق الحق والعدل
وهذا هو المقصود من
السيرة الحقيقية

فان قيل انهم كذبوا في ان الاصل
تصير الاكساب فيه لان الوجه ثم يقصده
لا تصاد الاكساب بل هو من الوجه ثم
تصير او لا يعرف بل هو منها فابتنزله الى الحق
الذاته وعرضتها في ذاته وان كان الحق
نفسه تصير الحق وهو وان كان
الكل هو بل هو الاكساب فيقضي ان
الكل هو بل هو الاكساب فيقضي ان
هو في ذاته ثم هو مطلق في ذاته
في وصفه كذا

معروف الموقوف للموقوف وأما احتياجه فهو
 في وصف كونه موقفاً لهذا الوصف الموقوف احتياجه معروف الموقوف
 في غير النهاية موقوف الموقوف للموقوف وكذلك
 موقوف الموقوف للموقوف ولا يجوز
 موقوف الموقوف للموقوف

مسوالموق وباعتبار انه معروف فاص
 اخص وهو باعتبار انه مسوالموق
 بمسوالموق باعتبار انه
 بمسوالموق باعتبار انه
 بمسوالموق باعتبار انه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

من جانبها...
بكذا وبلا يصح فانه ومنه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع
للمع كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع للخلد وكل مادة صدق فيها
موجبة منع للخلد كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع للمع وكذا من
جانب سالبه وان كل شيء صدق بين غيرهما منع للمع صدق بين
نقيضهما منع للخلد وبالعكس لكن هذا بعد الاتفاق في الكيف في الاتفاق
والسلب اما بعد الاختلاف فيه فالصدق سالبة المنطق في النوع وقد
يلو المنفصلات ذوات اجزاء ثلثة او اكثر فالثلاثة كقولنا العدد
اما اذا وناقص او مساو والكلية اما المسم او فعل او حرف والاكثر
كقولنا الفرس ما نانا وحواء او ماء او ارض والفعل اما نفع او جنى قال هرف
او فصل او خاصة او عرض عام وشال المبنى ليس بهاء ان ينسب
عدد العدد كاظن فانه الزيادة والنقصان والمساوات لا يراد
بها معانيها اللغوية بل المراد بها معانيها الاصطلاحية فان كل
عدد من يد المجتمع في كسره التسعة عليه يسمى زائدا كما في عشرة والناتج
ناقصا كما في الاربعة والمساوي ما كانا الكسرة هذا في الحقيقة
واما ما مائة للكل المركبة في الكسرة فكقولنا اما ان يلو هذا الشيء
لا شئ او لا حيا او لا حيوانا واما ما مائة للمع فكقولنا اما ان يلو هذا
الشيء شئ او حيا او حيوانا فان قلت لا يتكلم شئ من المنفصلات
الاكثر من جنين لانه الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة
لا ينصود الا بين جنين ضدية ان النسبة بين امور متكئة لا يلو كسره
فان كانا من جنين ضدية ان النسبة بين امور متكئة لا يلو كسره
فان كانا من جنين ضدية ان النسبة بين امور متكئة لا يلو كسره

واحدة قلت المراد بتركيب المنفصلات من اكثر من جنين تركبها
بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة والافا الانفصال الحقيقي في المثال المذكور
على الحقيقة بين ان يلو العدد زائدا او لا يكون ثم على تقدير ان لا يلو
زائدا يكون ناقصا او مساويا فان قلت فاجبه حكمه ان الحقيقة
لا يتكلم من اكثر من جنين بينه وما مائة للمع ولللو يتكلمان قلت
وجبه ان الحقيقة ان اراد به الانفصال الحقيقي بين كل جنين منها
فلا يكاد يصدق لانه الاول في اجزائها الثلاثة مثلا ان يتحقق فان تحقق
الثاني ايضا ارتفع الانفصال الحقيقي بينها وان لم يتحقق فان تحقق
الثالث لم يكن بينه وبين الاول انفصال وان لم يتحقق لم يكن
بينه وبين الثاني انفصال واما الاخر بان قصد فان وان اراد
منع للخلد والمع بين كل جنين معنيين في اجزائها الثلاثة مثلا ان
المذكور بهذا والحق ان المراد بالانفصال ان كان انفصلا واحدا
لا يتحقق الا بين جنين وان كان مطلقا الانفصال فيتحقق بين جنين
واكثر في الاقسام الثلاثة وما في في القضايا شرع في احكامها على طريقتين
الاختصار والافتقار على المطلقات على ما هو دأب الكتاب ففان
التناقض اعم من جملة احكام القضايا التناقض وهو اختلاف
جنين اختلاف المفرد بين كزيد وعمر ومفرد وقضية بالشيء
والسلب جنين اختلافها بالمثل والشرط والعدول والتخصيص وغيرها
فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله لانه الشيء وعدوله مرتفعان لعدم
الافا الانفصال الحقيقي في المثال المذكور

من جانبها...
بكذا وبلا يصح فانه ومنه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع
للمع كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع للخلد وكل مادة صدق فيها
موجبة منع للخلد كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع للمع وكذا من
جانب سالبه وان كل شيء صدق بين غيرهما منع للمع صدق بين
نقيضهما منع للخلد وبالعكس لكن هذا بعد الاتفاق في الكيف في الاتفاق
والسلب اما بعد الاختلاف فيه فالصدق سالبة المنطق في النوع وقد
يلو المنفصلات ذوات اجزاء ثلثة او اكثر فالثلاثة كقولنا العدد
اما اذا وناقص او مساو والكلية اما المسم او فعل او حرف والاكثر
كقولنا الفرس ما نانا وحواء او ماء او ارض والفعل اما نفع او جنى قال هرف
او فصل او خاصة او عرض عام وشال المبنى ليس بهاء ان ينسب
عدد العدد كاظن فانه الزيادة والنقصان والمساوات لا يراد
بها معانيها اللغوية بل المراد بها معانيها الاصطلاحية فان كل
عدد من يد المجتمع في كسره التسعة عليه يسمى زائدا كما في عشرة والناتج
ناقصا كما في الاربعة والمساوي ما كانا الكسرة هذا في الحقيقة
واما ما مائة للكل المركبة في الكسرة فكقولنا اما ان يلو هذا الشيء
لا شئ او لا حيا او لا حيوانا واما ما مائة للمع فكقولنا اما ان يلو هذا
الشيء شئ او حيا او حيوانا فان قلت لا يتكلم شئ من المنفصلات
الاكثر من جنين لانه الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة
لا ينصود الا بين جنين ضدية ان النسبة بين امور متكئة لا يلو كسره
فان كانا من جنين ضدية ان النسبة بين امور متكئة لا يلو كسره
فان كانا من جنين ضدية ان النسبة بين امور متكئة لا يلو كسره

[illegible][illegible]

[illegible]

بجى لا يميزه الا بجملة املا واما الثاني فعناه ان صدق الاصل في بعض النسخ
صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن اللزوم
لان كذب الاصل كذب العكس كما هو فهم او نقول فعناه ان
مجموع التصديق والتكذيب يلقى بحال لا ان يلا منها بل يلقى بحال
وكذا المجموع بحال يراجه كونه التصديق بحال اطلاق اللفظ على
احد محتملاته على التعبدى واذا عرفت مفهوما العكس فنقول الموصية
الكلمة لا ينكس كلية لجواز ان يلقى المحول اعم من الموضوع وصدق العكس
جواز عمل الاقصى على كل افراد الاعم لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان انسان بل ينكس جزئيه جوب خلافاة عنوانه
الموضوع والمحول في الموصية كلية كانت او جزئية وبالالفاظ
يصدق في الجزئية من الطرفين لانا اننا قلنا كل انسان حيوان فانا نجد

الموضوع شيئا موضوعا بالانسان والحيوان فليس بعض الحيوان انسانا
والموجبة للجنسية ايضا تنفك عن جنسية برهذلجنة كاشيئا والسالبة
الكلمية تنفك عليه وذلك بين في نفسه وتزيد بيانا فنقول اذا قلنا
سلب المحمول عن كل من افراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل
فرد من افراد المحمول اذ لو ثبت الموضوع لشيء في افراد المحمول
الملاقات بين الموضوع والمحمول في ذلك الفريد وقدمنا ان المالات
تصح الموجبة للجنسية في القطر فاي صدق الموجبة للجنسية في الطرفين
ينافي السالبة الكلية اذ احدهما فانه اذا صدق لاشي من الانسان محي
صدق لاشي من الحيوان والافضل لحي انسان فبعض الانسان
محى صنف او نفهها صنف الى قولنا لاشي من الانسان محي
بعض الحيوان ليس محي منف والسالبة للجنسية لا عكس لها ان زوما اذ لو كان
لها عكس لزم والصدق العكسي في كل موضع صدق الاصل وليس كذلك
لان صدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكس بعض
بعض الانسان ليس بحيوان وانما فاي لزوما لحيوان صدق عكس اجابنا
بخصوص المادة محي صدق بعض الحيوان ليس بانسان وبعض الانسان
ليس محي واعلم انه انما لم يذكر عكس النقيض مع انه من جملة احكام
القضا بالعدم استعماله في العلوم والاشا جلت كما سيحى في ان الاشيا ج
بواسطة عكس نقيض القضية لا سيحى فيها بخلاف الاشيا ج بالعكس
المستوى لم عانة حدود القضية فيه فان قلت اذا كان كذلك فله

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

ذكر وفي المطولات وطولها احكامه تطويلها بكاد يمنع عن الاحاطة
والقبط قلت لان له فائدة في بيان صدق القضية بوساطة صدق
عكسها كذا قالوا مع ان الشيخ كتب ما ينبغي بعكس النقيض
في كنه الحكمة كالا يخفى على متبعه ومبتغيه **الباب الرابع** في مقاصد

التصديقات وهو يك القيل في تقريظه وتقسيمه القيل هو
قول مؤلف في افعال يخبر القول الواحد كقضية البسطة
المتكررة كقولها والى بالافعال ما فوق الواحد ضرورة صحة
تأليف القيل في مقدمته من سلمت صفة افعال بمثابة الوجود

مسألة في تقسيم القيل ليس شرطاً لئلا يفتشوا الترتيب
القيل الكاذبة القديمة ايضا لزم مخبر التفتيش الغيرة النام
والتمثيل فانها وان سلمت لا يستلزم ان المقصود لكونها ظاهري وقوله
عنها مخبر مقدمته مستلزم من غير لا حديد ما فانه لا يلزم عنها

اذ ليس للاخرى دخل فيها لانها احراز في مثل قيلي المساواة فان
اسئل امها بوساطة مقدمة غيبيته اجنبية حيث تصدق بتحقيق
الاستلزام كما في المساواة والظرفية حيث لا تصدق فلا كما في
النصفية والربعية وغيرها وايضا احراز في مثل مخبر الجواهر

ارتفاع الجوهري الجوهري وكل ما ليس بجوهري لا يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهري المستلزم لقولنا مخبر الجوهري جوهري فانه بوساطة عكس
نقيض الكبرى اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

في هذه الفقرة ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
على ان يكون مقتداً بها بالنظر الى ذلك تطويل فلم يصلح صواباً
مع ان الشرح لغيره انما ينافي ما قبله ويمكن ان يختار الشرح الاقل في هذا الكتاب لكنه
في غاية الاجازة والاقتصاد لا يليق ليراد بها خلاف المطولات في هذه المسئلة

نحو كبرى لانها ذات ص

طرق المطلوب كالزلف في المثال المذكور وموضوع المطلوب يسمى
 حدا أصغر لانه في الغالب أقل افراد من المحمول فيكون أصغر ومحموله هي
 حدا أكبر لانه في الغالب أكثر افراد من المقدمة التي فيها الأصغر هي
 صفى لانها ذات الأكبر وشتملة عليه وهيئة التاليف من الصفى
 والأكبر يسمى شكلا يميزها لهما بالهيئة الجوهرية لما صلا من حاطة لل
 لواحد أو بالحدود بالقدار والمحال اربعة لان الحد الاوسطان كان
 محمول في الصفى المتصلة موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لانه
 بدبرى الانتاج لكونه واردا على نظم قضية الطبيعية فان الطبيعة
 على الاستقاي من الشئ الى الاوسط الذي يقتضيه حكمكم المطلق وان كان
 بالعكس أي موضوعا في الصفى ومحمولا في الكبرى فهو الرابع
 كل انتاج حيوان وكل ناطق انسان فيبعض الحيوان ناطق وان كان
 موضوعا فيها فهو الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان
 ناطق فيبعض الحيوان ناطق او محمولا فيها فهو الثاني كقولنا كل
 حيوان ولا شئ من الفرس حيوان فلا شئ من الانسان فرس
 وانما كان هذا ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا يشترك للاول في
 اشرف مقدمته وهي الصفى لانتاجها على موضوع المطلوب وذلك
 يشترك في اختص مقدمته وهي الكبرى بخلاف الرابع اذا لا شرة
 له اصلا مع الاول فهذه هي الحال الاربعة المذكورة في المنطق والفرق
 بينها بحسب اللاحية والشرى قدم وبسبب الانتاج ان الاول ينتج

المطالب

المطالب الاربعة الكلية الموصية والسالبة والجزئية الموصية والسالبة
 والثاني ينتج السالبة لا الموصية والثالث والرابع ينتج الجزئية
 لا الكلية بحسب الثاني اذ الاول بحسب الكيف ايجاب الصفى والكم
 كلية الكبرى والثاني بحسب الكيف اختلاف المقدمين بالايجاب والسلب
 والكم كلية الكبرى والثالث بحسب الكيف ايجاب الصفى والكم كلية احد
 المقدمين والرابع بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمين مع كلية الصفى
 او اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب مع كلية احد المبراهين
 الى المطولات والشكل الرابع منها يعيد على الطبع جدا الثانية الاول
 القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعي في كلتا المقدمين والذي
 له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه غاية
 قربه من الاول يتقارب باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول
 بخلاف الثالث والرابع فانها بعيدان عن الاول بالنسبة اليه ولا شك
 ان مجموع المحال يرتد في الحقيقة الى الاول بل الى اول الاول بل الى
 الضرورة من اول الاول كاعلم في المصطلات وكذا الانتشاق الى
 الاقتران وبالعكس وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمته بالايجاب
 والسلب اذ لو استفقتا فيها لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
 وهو صدق القيلس الوارد على صورته تارة مع ايجاب النتيجة واخرى
 مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لاذن المحال اختلاف
 مقتضى الذات اما عند ايجاب المقدمين فلكولنا كل انتاج حيوان وكل

الاصح

ناطق

في انما رتب هذه الـ
 الضروب بهذا
 الترتيب في
 كلية كلام اشار
 والفرد ما
 ع در حقه

نیو

كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود
ينبغي كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود فان انقم كل ما
يصدق عليه اللازم يستلزم انقم الملزوم فلهذا هي الانقاس الثلاثة
الاقترانية واستيفاء البحث في تحقيق اننا جازنا الى المطولات واما
القياس الاستثنائي فلا يخفى ~~من ان يكون متصلة او منفصلة حقيقة~~
او مانعة للجمع او مانعة للتلو فالمتصلة ينبغي بوضع المقدم وضع التالي
ويرفع التالي رفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين رفع
الاخر ويرفع كل منهما وضع الاخر اربعة ومانعة للجمع بوضع كل من الجزئين
رفع الاخر فقط اثنان ومانعة للتلو برفع كل وضع الاخر فقط
اثنان صاد مجموع المنجيات عشرة والعقبة ستة اثنان في المتصلة واثان
في مانعة للجمع واثان في مانعة للتلو هذا هو الكلام الحق والى بعض ما
ذكرنا اشار بقوله واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه
ان كانت متصلة فاستثناء عيب المقدم ينتج عيب التالي كقولنا ان
كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسانا فهو حيوان لان وجود الملزوم يستلزم
وجود اللازم واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يلحق اننا لان عدم
اللازم يستلزم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عيب التالي ولا استثناء
نقيض المقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع وسمى استثناء العيب
ومن الرفع وسمى استثناء النقيض فان قلت هذا صحيح فيما اذا كان

اللازمة

على التالي
وغيره
الاستثناء
الاستثناء
الاستثناء
الاستثناء

اللازمة عامة اما اذا كانت مساوية فاستثناء عيب كل واحد ينتج عيب الاخر
واستثناء نقيض كل ينتج نقيض الاخر كافي في الفصول ان الحكم قطعي في الصور
الاربعة قلت الملازمة المساوية في الحقيقة ملازمة لان وكل حكمي من
الاربعة المذكورة للازمة من الملازمة متبعية الاخرى او المستلزام وجود اللزوم
وجود الملزوم فيها ليس حيث انه لازم بل في حيث انه ملزوم وكذا
استلزام عدم الملزوم عدم اللازم في حيث انه ملزوم بل في حيث انه لازم
وان كانت منفصلة فاستثناء عيب احدى الجزئين ينتج نقيض الاخر
لان وجود احد المعاني ندين صدقا يستلزم عدمها الاخر فعلا في الحقيقة
وامانة للجمع واستثناء نقيض احدهما ينتج عيب الاخر لان احد المعاني
كذبا يستلزم وجود الاخر وهذا في الحقيقة ومانعة للتلو واللفظ
عن التفصيل والاصل ما ذكرنا وعليه التعويل والامثلة غير خافية وما
ابواب المنطق ابواب الصناعات المنسوبة الى المنطقي كالمبحث
عن الصورة يبحث عن المادة فلما تم التلويح الى مباحث الصور
اشار الى مبحث المادة ايضا فكاف في جملة الصناعات المنسوبة الى
و هو قياس مؤلف بمقدرك بقبيلته لانتاج البقيع اعم من ان
ضدية او مكتسبة منها فالقياس جنس يتناول الاقضية الثلاثة
والمؤلف ذكر ليمتلك به قوله في مقدمك بقبيلته وهو يخرج للظانية
والبدل وغيرهما وقوله لانتاج البقيع غاية ذكره ليشتمل التعريف
على العلل الاربعة فالمؤلف اشارة الى الصورة بالمطابقة ولا الفا

بالانتماء وهو القوة العاقلة والمقدرة مادة ولا تنال البقي غايه
 واليقينات افع مسته لان حكم العقل بها بلا استعانة من الحس
 والاول ان لم يتوقف على حاض في الذهن فهو الاول ويتوقف
 فهي قضايها فيلزمها معها والثالث اما ان لا يتوقف البقي بعد
 الاصل على شيء او يتوقف الاول المحسوس والا حكي ان كان
 الحس الظاهر فهو انشادات وان كان الحس الباطن فهو المحسوس
 جدائيات وان توقف الحس اما حتى السمع وهو التواترات
 فانها يتوقف على حكم العقل بامتناع تواتر الخبر على الكذب او غيره
 فان توقف على تذكر الشاهد فالجواب وان توقف على الحدس
 وهذا وجه الضبط لا لاص العقل والى تعدادها انما بقوله احدها
 اوليك كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فانه
 الحكم لا يتوقفان الا على تصور الطرفين في وهم ان الجزء قد يكون
 اعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء وشا
 ويسمى محسوسا ايضا لقولنا الشمس مشرقة في المدرك بالبين
 والناظر محسوس في الحسوس باللسان ويحتمل كقولنا البقي بغير
 سهل الصفاء اذ لو لم يسهلها لما وقع التماسها عقيب شربها كطبا
 او اكثر يا يتوقف البقي فيها على تذكر الشاهدات وحد
 اي مقدمه يحصل البقي فيها بسنخ المبادي والمطالب للذهن
 ونفعه وهو المعنى بالحدس ولا حركة فيه بخلاف الفكر فانه تدبري لا

لادفعي

لادفعي ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالشرع والبطون اما في
 للذس فليس الا بالقله والكثرة لانه دفع كقولنا انور القمر مستقرا
 من الشمس بوجه مشاهدته تشكلا في المتخيلة فيرا او بعدا منها
 ومتواترات وهي القضاء التي يحكم العقل بها لانها بغيرها فمحل
 العقل تواترهم على كذب ومصادقه حصول البقي كقولنا انور
 ادعى النسبة واظهر العجى على يده فانه كمالنا بالبلدان النائية والا
 هم كاضية وقضايا فيلزمها معها كقولنا الاربعه زرع بسبب وسط
 حائل في الكثر وهو الانقاص بمساويين فان الذهن ينزوي
 فالحال ان الاربعه منقسمه بمساويين وكل ما كان كذلك فانه
 زوج فالاربعة زوج والثاني من القضاء على الحس الجدل فيلس
 جنس مؤلف من مقدمه مشهورة فصل ويختلف باختلاف الذم
 والامكنة والاقراء وغيرها واللفظة فيلس مؤلف من مقدمه
 مقبولة في شخص معتقد فيه كشيء عم اول او مطلقه معتقد فيها
 اعتقاد راجي نحو كل حابط انتشر منه الثوب وما انتشر منه الثوب
 ينهدم والشعر فيلس مؤلف من مقدمه تنبسط منها النفس
 لمن ياقونه سبالة او تنقبض نحو العمل من مرموقة والمغالطة
 فيلس مؤلف من مقدمه كشيء شبيهة بالحق ولا يلزم عقاوبه سمي
 فسطحة او شبيهة بالمقدمه المشهورة وشيئا مشاعبه او
 مقدمات وحيثه كاذبة كما بقى ان ولاء العالم قضاء لا ينتمى وحده

قرب
 ٨
 الحان



سقط
ايضا ان قول بها لكم ^{بمفسطة} وان قول بها للذي ^{غنية} يستحق
فالمفالة مخفية في الفحين السفسطة والشاغبة والعملة لا
المعتمد عليه هو الذي هان لا عين لانه خصيل العقاب للمفوق تزيل

العقائد الباطلة ليس الا به ويمكن هذا

الرسالة في المنطق ختمنا الله بها

العقائد الباطلة وحشرنا

في زمرة السعداء ^{المفظة ومقتضاها العقائد}

والصالحين

وبؤانا على

العلين مع

النبي والرسول

نعت نعت

نعت الكتاب بعودة الله الملك الوهاب فدفن هذه الرسالة في المنطق مع
مع يوم اربعة في وقت الفتي محمد باحس عفي الله له ولوالديه ولآله

٨٢٤٥ ولشكائه واصى البراءة واليه ^{سنة} تاريخ سنة ١١٨٩

١١٨٩



386

386